الماء أساسي للتنمية المستدامة

افتقر ما يقارب 780 مليون شخص إلى فرص الاستفادة من مصادر مياه الشرب المحسنة في عام 2010، وافتقر 2.5 بليون شخص إلى الصرف الصحي المحسن. ويظل تعميم الاستفادة من خدمات المياه والصرف الصحي المحسنة تحديا إنمائيا رئيسيا في العديد من البلدان، مع ما يقترن بذلك من آثار على قطاعات الصحة (الأمراض المنقولة بالمياه) والأمن الغذائي (الري)، إضافة إلى الطاقة المائية وغيرها من القطاعات الصناعية، والتنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية. وفي الوقت ذاته، يواجه عدد متنام من البلدان تزايدا في تقلبات التساقطات المطرية المرتبطة بتغير المناخ، مما يفضي إلى تزايد مخاطر الفيضانات والجفاف، وتصاعد الأخطار المحدقة بالمناطق الساحلية المنخفضة. وتعد مواجهة هذه التحديات أمرا محوريا بالنسبة لآفاق الانتقال إلى التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

الإدارة المتكاملة للموارد المائية هي السبيل إلى الاستخدام المستدام للمياه

تتطلب التنمية المستدامة إدارة مستدامة ومتكاملة للموارد المائية. فالنمو السكاني والاقتصادي المقترن بتزايد الحضرنة يزيد بقوة من الطلب العالمي على المياه، سواء بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة (عن طريق توسيع الإنتاج الغذائي وإنتاج الطاقة وغيرهما من أشكال الانتاج الصناعي المتطلب لمدخلات من المياه). وبحلول عام 2050، يتوقع أن يتزايد حجم المياه المسحوبة من مصادر المياه السطحية والجوفية بمعدل 50 في المائة في العالم النامي ومعدل 18 في المائة في العالم المتقدم النمو.

ومن الأمور الأساسية في التصدي لهذه التحديات اتباع نهج متكاملة في إدارة الموارد المائية – تمتد على مدى الدورة المائية بأكملها، وتوازن بصورة مستدامة بين الأوجه المتنافسة في استعمال الموارد المائية على مدى فترة زمنية، وتعزز الحوافز الاقتصادية لحفظ المياه دون حرمان المجتمعات المحلية الفقيرة من الضرورة الاجتماعية للحصول على خدمات المياه والصرف الصحي بتكلفة ميسرة.

وهذا ما تم إقراره في مؤتمر قمة عام 1992 ودُوِّن في جدول أعمال القرن 21. غير أن إدماج المياه في الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية والعالمية كثيرا ما يكون ناقصا، وكثيرا ما يكون التمويل الاستثماري في برامج المياه الوطنية والمحلية قاصرا. وزيادة على المخاطرة بأمن الطاقة والأمن الغذائي، تزيد أوجه القصور هذه من تكاليف الصحة العامة وتكبح وتيرة الحد من الفقر. وفي حقبة تشهد تزايد التنافس على الموارد المائية واحتدام مخاطر المياه المرتبطة بتغير المناخ، فإن قلة الاهتمام بإدارة الموارد المائية وتنميتها واستعمالها قد يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والجيوسياسية وفي أسوء الأحوال، قد يتسبب في أضرار بيئية لا سبيل إلى رفعها.

تتطلب التنمية المستدامة إدارة متكاملة للموارد المائية:

- تمتد على مدى الدورة المائية بأكملها.
- وتوازن بين الأوجه المتنافسة في استعمال الموارد المائية على مدى فترة زمنية،
- وتعزز الحوافز الاقتصادية لحفظ المياه . . .
- . . . مع الحرص في الوقت ذاته على احترام حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الاجتماعية إلى الاستفادة من خدمات المياه الصرف الصحي بتكلفة ميسورة.

هل هي أزمة حوكمة في مجال المياه؟

وبالإضافة إلى كون غايات خدمات المياه والصرف الصحي المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية قضية صحة وكرامة، فإن التقدم المحرز نحو تحقيقها يعني إحداث قفزة كبيرة نحو التنمية المستدامة. وبصفة خاصة:

- من الأساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحسين الاستفادة من مصادر المياه والصرف الصحي المحسنة.
- تحقق الاستثمارات في صيانة وتوسيع الهياكل الأساسية للإمداد بالمياه عائدا اقتصاديا يبلغ في المتوسط 4.4 دولارات مقابل كل دولار مستثمر.
- تحقق الاستثمارات في صيانة وتوسيع الهياكل الأساسية للصرف الصحي عائدا

اقتصاديا يبلغ في المتوسط 9.1 دولارات مقابل كل دولار مستثمر.

فالتقدم الإنمائي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحسين فرص الاستفادة من الخدمات الحديثة في مجال المياه النظيفة والصرف الصحي أكثر مما يرتبط بأي محرك إنمائي آخر درسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، بما في ذلك الإنفاق على الصحة أو التعليم أو توفير فرص الاستفادة من خدمات الطاقة.

والنتائج الاجتماعية – الاقتصادية لقلة فرص الاستفادة من خدمات المياه والصرف الصحي المحسنة نتائج وخيمة: فقد قدرت الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي السنوي المقترنة بقلة فرص الاستفادة من المياه بمعدل 6.4 في المائة في الهند و 5.2 في المائة في غانا و 7.2 في المائة في كمبوديا.

ولئن كانت ثمة شواغل إقليمية/محلية وطويلة الأجل بشأن التوفير المطلق للموارد المائية، فإن أزمة المياه والصرف الصحي هي بالأساس أزمة فقر وإرادة سياسة وعدم مساواة وأزمة سلطة – وباختصار، هي فشل ذريع في حوكمة شؤون المياه. ولا يزال ثمة الشيء الكثير مما يتعين القيام به لتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الممارسة العملية.

ومن جهة أخرى، شرع 80 في المائة من البلدان منذ عام 1992، في إجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية لتحسين البيئة التمكينية لإدارة الموارد المائية استنادا إلى تطبيق النهج المتكاملة المذكورة في جدول أعمال القرن 21 والتي تم تأكيدها في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وهذا ما أفضى فعلا إلى تحسين ممارسات إدارة الموارد المائية وجلب منافع اجتماعية واقتصادية هامة. والبرنامج الإنمائي ملتزم بدعم المزيد من التحسينات في هذه العمليات.

وفي الوقت الذي يقوم فيه العالم بالتحضير لمؤتمر 'ريو + 20'، فإن من المسائل الرئيسية في حوكمة شؤون المياه والتي تحتل الصدارة ما يلي:

- وضع أهداف وطنية واقعية لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي المحسنة، والتوفيق بين الحق في الماء والإمكانيات الإنمائية؛
- دعم البلدان لاعتماد نهج متكاملة حيال إدارة الموارد المائية في تنسيق مع تطوير الهياكل الأساسية بغية تحقيق أهداف النمو والتنمية المستدامة؛
- تعزيز دعم تكنولوجيات لحفظ المياه، ولاسيما في قطاع الزراعة (القطاع المسؤول عن 70 في المائة من الاستهلاك العالمي للمياه) – عملا بشعار 'المزيد من المحصول لكل قطرة'؛
- توسيع نطاق استعمال نظم الإبلاغ الدقيق والقائم على الأدلة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف.

كيف يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة

يظل النهج المتكامل في إدارة الموارد المائية بصيغته المحددة في جدول أعمال القرن 21 نهجا وثيق الصلة بالموضوع في الوقت الراهن. وينبغي أن يقوم بدور رئيسي في دعم عمليات الانتقال الوطنية نحو التنمية المستدامة. ويعمل البرنامج الإنمائي مع الحكومات، وممثلي المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيرهم من الشركاء الوطنيين والدوليين من أجل دعم حوكمة شؤون المياه وبناء القدرة على تطبيق نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

وتضم شبكة البرنامج الإنمائي الدولية لبناء القدرات من أجل الإدارة المتكاملة للمياه (Net-Cap) 19 شبكة جغرافية و 3 شبكات مواضيعية لبناء القدارت في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، والمنطقة العربية، بما فيها ما يزيد على 300 مؤسسة عضو.

معلومات جهة الاتصال: جواكيم هارلن، مستشار أقدم لشؤون الموارد المائية، مكتب البرنامج الإنمائي للسياسات الإنمائية، joakim.harlin@undp.org.

الحق في الماء والصرف الصحي

إن الجمعية العامة،

. . . وإذ يساورها عميق القلق لأن ما يقرب من ٨٨٤ مليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة وأن ما يزيد على ٢،٦ بليون شخص لا تتوفر لهم المرافق الصحية الأساسية، وإذ تعرب عن جزعها لأن حوالي ١،٥ مليون طفل دون سن الخامسة يموتون كل عام ويضيع ٤٤٣ مليون يوم دراسي سنويا لإصابتهم بأمراض لها صلة بالمياه والصرف الصحي،

وإذ تقر بأهمية أن يحصل الجميع على نحو متكافئ على مياه شرب مأمونة ونقية وأن يتوفر لهم الصرف الصحي، بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من إعمال جميع حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الدول عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان التي هي عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتكافلة ومتداخلة وضرورة أن تعامل على الصعيد العالمي على نحو يتوخى فيه الإنصاف والتكافؤ وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام . . .

1- تقر بأن الحق في الحصول على مياه شرب مأمونة ونقية والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان ولا بد منه للتمتع التام بالحياة وبجميع حقوق الإنسان؛

2- تهيب بالدول والمنظمات الدولية تقديم الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، وبخاصة للبلدان النامية، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى توفير مياه شرب مأمونة ونقية يسهل الحصول عليها وميسورة الكلفة وتوفير الصرف الصحي للجميع. . .

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 292/64

28 تموز/يوليه 2010.